الفصل الأول

تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة

المقدمة:

يتميز النسق الدولي في هيكليته المطلقة بحالة من الفوضى تفضي عليه عدم الاستقرار والثبات المطلق، وبتغير دور الفواعل الرسمية فيه تبعاً لتغير ميزان القوة ما بين هذه الفواعل أو الأطراف التي تشكل في مجملها العام الفاعل المؤثر في مجريات النسق الدولي، وبسبب حالة الفوضى التي يتسم بها هذا النسق فإن إمكانية خلق حالة من التوازن والتحكم تجعل الأمر شبه مستحيلاً، تبعاً للتغيرات في طبيعة النظم المؤثرة فيه، في ظل حالة التنافس الشديد، والصراع الدائم التي تؤدي إلى صعود أقطاب، وهبوط أقطاب مما يشكل حالة من الاستمرارية في التغير، وعدم الثبات في الوضع العام لهذا النسق.

وعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات الدولية التي أنشأها الفاعلون المؤثرون في هذا النسق المتسم بالفوضى في محاولة لضبط طبيعة العلاقات ما بين الأنظمة السياسية داخله، للوصول إلى أكبر قدر من الاستقرار الدولي فيه، إلا أن هذه المؤسسات بقيت عاجزة عن أداء دورها المناط بها لغياب السمة الأساسية التي تميز النظام السياسي للدول عن النسق الدولي، والمتمثلة في غياب المساواة والفارق في قدرة التأثير تبعاً للقوة الاقتصادية والعسكرية.

إلا أن حالة التغير وعدم الثبات في هذا النسق في ظل التغيرات الفاصلة والحتمية التي أثرت في توجهاته وفي تأثير الفاعلين فيه، خصوصاً ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي شكلت نقطة تحول جوهرية أعادت صياغة العلاقات الدولية ما بين العديد من الدول حتى المؤثرة والفاعلة فيها، وإعادة توزيع أنماط القوى على مستوى الأفعال، وردود الأفعال داخل المنظومة القيمية للعلاقات الدولية في هذا النسق.

ذلك يدفعنا إلى النظر في طبيعة النسق الدولي في ظل التطورات التي شهدها المجتمع الدولي خلال العشر سنوات الأخيرة والممتدة ما بين عامي (2006 – 2016م) والتي شكلت بداية إرهاصات التحول في النظام الدولي، والتي ظهرت في كيفية توظيف القوة في التعامل مع العديد من الملفات بدءاً من الحرب على العراق وأفغانستان عام (2003م)، وصولاً إلى الأزمة السورية (2011م) التي ظهرت مع ما يسمى بالربيع العربي، والتي تداخلت فيها العديد من القوى الفاعلة الدولية، مع إمكانية طرح الدراسة أنموذج تطبيقي يظهر واقع التحول في النظام الدولي، خلال الفترة (2006-2016م).

تتلخص دراسة ملامح تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة، والتي اتضحت في العديد من الأزمات الدولية، ويمكن إعادة بلورة المشكلة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هي ملامح التحول في النظام الدولي في ظل مفهوم القوة؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بمفهوم القوة في أدبيات العلاقات الدولية؟
2- ما طبيعة التحول في النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى القطبية الأحادية؟
3- ما طبيعة تحول القوة في نظام الأحادية القطبية؟
4- إلى أي مدى شكلت الفترة ما بين عامي (2006 – 2016م) بداية إرهاصات التحول في النظام الدولي؟

تبرز أهمية الدراسة كونها من الدراسات ذات العلاقة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية، والتي تبحث في تفاعلات القوة في بيئة النظام الدولي منذ تطوره ونشأته، مروراً بمرحلة نهاية الحرب الباردة، ونشوء الأحادية القطبية، وصولاً إلى متغيرات وإرهاصات مرحلة جديدة في نسق النظام الدولي.

كما تشكل هذه الدراسة رؤية لملامح التحول في العلاقات الدولية من منظور التحالفات، والتي ستلعب دوراً رئيسياً في حل الصراعات والقضايا الدولية المرتبطة بإرادة الفاعلين المؤثرين في السياسة الدولية، وتشكل رؤية واضحة لصانعي ومتخذي القرار في طبيعة توجيه السياسة الخارجية وفق التغيرات في النظام الدولي، إلى جانب كونها إضافة علمية لمراكز البحث السياسية والجامعات.

أهداف الدراسة:

- التعرف إلى مفهوم القوة في العلاقات الدولية وأهم خصائصها ومقوماتها.
- استجلاء مراحل تطور النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا عام (1846م) وحتى نهاية الحرب الباردة عام (1989م).
- توضيح واقع النظام الدولي في مرحلة القطبية الأحادية والتفرد الأمريكي بالسياسة الدولية.
- تبيان أهم المؤشرات التي مهدت إلى ملامح التحول في النظام الدولي.
- استشراف سيناريوهات مستقبل تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة.

يعتمد البحث على المنهج (الوصفي التحليلي)، والذي يساهم في عملية وصف الظاهرة بالاستناد إلى الجزء التاريخي لها، لكون الحاضر لا ينفصل عن الماضي بوحداته وتطوراته السياسية، وتعد نقطة ارتكاز نحو المستقبل، أما عملية التحليل فهي مرتبطة في تفسير الظاهرة، وتحليلها وربط المتغيرات المؤثرة فيها (عبيدات وأخرون، 1999م، ص46).

كما ستستند الدراسة إلى (اقتراب النسق الدولي)، والذي يعتمد في تفسيره لطبيعة النظام الدولي في مرحلة معينة على عدد الفاعلين في النسق الدولي، وطبيعة العلاقة بينهم، والتي تنعكس على درجة استقرار النسق واحتمالات الحرب في ظل توظيف الفاعلين للقوة في علاقاتهم الدولية، ويرى (والتز) أحد منظري هذا الاقتراب أن هناك علاقةً طرديةً بين الفاعلين ودرجة استقرار النسق الدولي، أي كلما قل عدد الفاعلين يقل عدد احتمال الحرب ويزداد الاستقرار، فكلما قل عدد الوحدات يسهل تحديد نقاط الخلاف والاتفاق، بينما يرى (دويتش وسينجر) أن زيادة عدد الفاعلين يزيد من استقرار النسق، ويزيد من حجم التفاعل، ويشتت الانتباه الذي يوجهه كل فاعل للأفراد، فإذا تشتت الانتباه قلت الحساسية، وكلما زاد عدد الفاعلين كلما قلت نسبة الانتباه الموجهة إلى فاعل دولي واحد، وإذا ازداد عدد الفاعلين الدوليين، وتعددت الكتل الدولية، فإن احتمالات الصراعات الدولية المحدودة تزداد، لكن احتمالات الحروب الشاملة تصل إلى حد كبير، ما لم يمتلك الفاعلون أسلحة نووية، وينطوي اقتراب النسق الدولي على أربعة عناصر رئيسة تساهم في رصد وفهم واقع النظام الدولي والسياسة الدولية في مرحلة معينة وتفسيره، وهذه العناصر هي: (سليم، 2002م، ص 11-23):

- الوحدات: فاعلون يقوموا بأدوار معينة داخل نسق كلي أو فرعي.
- البنيان: يتضمن توزيع المقدرات ومبدأ الترتيب في النسق، فالبنيان يجعل من النسق وحدة مترابطة، ويحدد العلاقات التفاعلية بين وحدات النسق.
- المؤسسات: التنظيمات الدولية والقواعد القانونية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين.
- أنشطة سياسية: تتم في النسق الدولي في إطار الهيكل والمؤسسات مثل عمليات الحرب والسلم والوفاق الدولي وتوازن القوى.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: مفهوم القوة.
- المتغير التابع: ملامح التحول في النظام الدولي.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تقع حدود الدراسة الموضوعية في توضيح ملامح التحول في النظام الدولي.
- الحدود الزمنية: والتي ستمتد خلال الفترة (2006 – 2016م).
- الحدود المكانية: النظام الدولي.

صطلحات الدراسة:

1- النظام الدولي:

أصبحت فكرة (النظام) من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية، والتي تهدف إلى اكتشاف أنماط التفاعل في السياسة الدولية، وبهذا فإن النظام العالمي يمثل أنماط العلاقات والتفاعلات بين الفواعل السياسية الموجودة في العالم خلال فترة زمنية محددة، ويقصد به أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتب على نوعية علاقاتها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم كله، ونشير في هذا الصدد إلى عدة نماذج، مثل توازن القوى (Balance of power) والثنائية القطبية (Bi-polarity) التي تأخذ شكل الثنائية المحكمة (Tight) أو غير المحكمة (Loose)وتعدد الأقطاب أو المراكز (Poly-Centers) أو أحادي القطبية (The Unipolar)، (مطر، هلال، 1983م، ص85):

كما ويقصد بهيكل النظام الدولي: "توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض". (عليلي، 2002م، ص 11):

2- القوة:

هي النفوذ المتحكم في السلطة أو الحكم، وإذا اكتسب صفة الشرعية أصبح سلطةً، وقد تكون القوة سياسية أو عسكرية، أو اقتصادية، أو تكنولوجية ومعرفية، ويعرفها البعض بأنها القدرة على حمل الآخرين على أن يفعلوا ما نريدهم أن يقوموا به، على افتراض أن هذا مختلف بطريقة ما عما يرغبون بعمله، وذلك باستخدام التهديد وباستخدام العقوبات إذا لزم الأمر. (عبد الكافي، 2005م، ص 337).

الدراسات السابقة:

13.1.1 الدراسات العربية:

1- دراسة باهي سمير: تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية - دراسة للنموذج الليبي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011م.

انطلقت الدراسة من فرضية محددة، وهي أن التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة الذي تَكون بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والذي أعطى أهمية بالغة للمبادلات الاقتصادية، مستفيدة من الأهمية الجيواقتصادية لليبيا في المنطقة، وضمن توجهات عملية المنافسة مابين الكتل الاقتصادية على المناطق الغنية التي يكون لها أهميةٌ متزايدةٌ في ضوء الأحادية القطبية انعكس على السياسة الخارجية الليبية، مما أدى إلى إعادة ترتيب أولوياتها، حيث ومن خلال دراسة السياسة الخارجية الليبية بعد الحرب الباردة. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:

- إن دراسة وتحليل السياسة الخارجية للدول من منظور العوامل المؤثرة فيها، يتطلب تفكيك عملية السياسة الخارجية إلى مجموعة من المتغيرات منها المتعلق بالبيئة الداخلية (عوامل اقتصادية، جغرافية، نفسية، مؤسساتية)، وأخرى تتعلق بالبيئة الدولية المحيطة بالدولة محل الدراسة سواءً ما يتعلق منها بالنظام الدولي من حيث الوحدات أم من حيث طبيعة التفاعلات القائمة بينها.
- إن تغير النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطب، يفرض حتماً على الدول الصغيرة ضرورة التغيير والتكيف مع مقتضيات الحقبة الدولية الجديدة، والتي تشهد سيطرة دولة واحدة على العالم اقتصادياً وسياسياً وخصوصاً عسكرياً، هذه الظروف تحد حتماً من حرية المناورة التي كانت متاحة لمثل هذه الدول-دول صغيرة- في ظل نظام ثنائي القطبية، الأمر الذي يزيد من أهمية ودرجة تأثير المتغير الدولي على السياسة الخارجية.
- إن التغيرات الهيكلية والقيمية التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة أثر بشكل بارز على طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية من خلال تحولها نحو تبني الديمقراطية الليبرالية الذي أفضى بدوره إلى إحداث تغيرات عميقة في اقتصادياتها، نظراً لارتباطها باقتصاديات الدول الغربية ناهيك عن فرض المؤسسات المالية سياسات عليها تدعو إلى تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية مقابل تقديم المساعدة لها.
- إن الأوضاع العالمية الجديدة تتضمن مرحلة انتقال هائلة بما يرافقها من غموض، الأمر الذي يفرض على السياسة الخارجية إدراك الخصائص التي تميز هذه المرحلة، وحدودها وما تقدمه منفرص وتحديات، ومثل هذا الوضع يضع السياسة الخارجية أمام أمر صعب، جوهره مدى القدرة على التكيف الذي يعني إعادة ترتيب الأولويات.

2- دراسة كريم حلاوة: سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد"، 2015م.

تناول الكاتب سياسات القوة الذكية وعرفها بأنها القوة التي تجمع بين القوتين: الناعمة والخشنة، أي: تربط بين التسامح والشدة؛ فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع، ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية...الخ للدولة لإقامة علاقات مع الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى، وخلق رأي عام موات . في حين القوة الخشنة، التي عموماً ما تجد ترجمتها العسكرية بالحرب المباشرة، وترجمتها السياسية بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية،

وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط والمقاطعة والحصار، التي غالباً ما تمارسها هذه الدولة على تلك، أو تدفع الآخرين لممارستها عليها. مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة ودورها في العلاقات الدولية، وتوصل الكاتب إلى أن مصطلح سياسة القوة الذكية هو الجديد في حين ما تنطوي عليه هذه السياسة من أساليب وأدوات متبعة ليس بالجديد على الإطلاق، بل نقرأ في صفحات تاريخ الأحداث السياسية عن العديد من الوقائع التي تجسد سياسة القوة الذكية، ومنها حملة نابليون على مصر، ودعوة جورباتشوف لضرورة استبعاد استخدام القوة في حل الصراعات الدولية والإقليمية، كذلك الأمر بالنسبة للشروع في تأسيس المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تعني بكافة مجالات التنمية (الاقتصادية- الاجتماعية – الثقافية- البيئة)، والناشطة في مجال حقوق الإنسان تعد أحد أوجه القوة الناعمة إن لم تكن أداة من أدواتها، تستخدمها الدول الكبرى في العالم لتمرير سياساتها ومشاريعها الموجهة لدول العالم الثالث.

كما توصل إلى أن الاعتماد على القوة الصلبة (العسكرية) وحدها في عصرنا الحالي لا يؤدي لإحراز الأهداف المتعلقة بالشأن السياسي الخارجي للدولة، وإنما تطلب ذلك المزيد من استخدام وسائل الإقناع والجذب (القوة الناعمة Soft).

وأن تتبع الدول سياسة القوة الذكية في سياستها الخارجية بدرجات متفاوتة، وبطرق وأدوات تختلف من دولة لأخرى، وأن رغم ما رسمته الولايات المتحدة لنفسها من استراتيجيات للقوة الذكية إلاّ أنها ما زالت تنفق على القوة العسكرية أكثر من الناعمة ب 17ضعفاً، وإن دل هذا على شيء فإنه قد يدل على أنها تلوح باستخدام القوة الذكية كغطاء لاستمرارها باستخدام القوة العسكرية، وبخاصةٍ وأن القوى والمصالح التي تقف خلف النخبة الحاكمة بتوجهاتها الاستراتيجية لا تزال تعتقد أن استخدام القوة العسكرية أمر مشروع ومطلوب لمحاربة الإرهاب، وأن الدبلوماسية العامة تشكل أداة مهمة في ترسانة القوة الذكية، ولكن هذه الدبلوماسية تتطلب فهماً سليماً للمصداقية، والنقد الذاتي، ودور المجتمع المدني في توليد القوة الناعمة.

3- دراسة باسل خليل خضر: أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة 2014م.

تناولت هذه الدراسة مفهوم القوة بعدة تحولات منذ بداية استخدامها في العلاقات الدولية، فكانت في البدايات تتكون من عنصر وشكل واحد، فكان العنصر هو الجيش والشكل هو الحرب، وبدأت تتطور القوة حيث دخل الاقتصاد كأحد عناصر القوة، وبدأ استخدامه بأشكال مختلفة مثل العقوبات والمساعدات، وبعد ذلك أصبحت للقوة الكثير من العناصر، وكان من بينها الثقافة والقيم والمبادئ

للدول والتي تم استخدامها من خلال القوة الناعمة حديثاً، ومع التطور التكنولوجي والتطور في وسائل الإعلام وبخاصة الاجتماعي بدأ استخدام شكل جديد للقوة وهو القوة الافتراضية، وهي استخدام المعرفة التكنولوجية في التأثير على الآخرين، وقد ظهرت القوة التي تعتمد على تقليل استخدام العنف لصالح الدبلوماسية والمنظمات المدنية، فبعد هذا التطور في أشكال القوة أصبحت الدول تستخدم كافة هذه الأشكال الصلبة والناعمة.

كما تعرضت الدراسة إلى هذه التحولات في مفهوم القوة وسنبحث عن أثر هذه التحولات على العلاقات الدولية، وحالة التطور في القوة الفلسطينية والقوة الإسرائيلية، وكيفية استخدامهما لأشكال القوة الحديثة، وبعد ذلك سنتعرف إلى أثر هذه التحولات في القوة الفلسطينية والإسرائيلية على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وتطرقت الدراسة إلى عدة عناصر للقوة الإسرائيلية، وعدة أشكال للقوة أيضاً، ومن هذه العناصر هي المنظمة الصهيونية والقوة العسكرية والاقتصاد والتحالف مع الأقوياء، والعديد من العناصر التي جعلت من إسرائيل دولة قوية، وتم استخدام هذه العناصر بعدة أشكال من أهمها شن الحروب على الفلسطينيين والحصار والاستبطان والعقوبات، وهناك أشكال أخرى، وإن إسرائيل استخدمت القوة الافتراضية، وكأن هناك تأثيراً كبيراً لتطورات القوة الإسرائيلية على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فمثلاً هي من جعلت الفلسطينيين طرفاً ضعيفاً غير قادر على الحصول على حقوقه المشروعة.

وفي المقابل كان هناك عناصر وأشكال متعددة للقوة الفلسطينية، فكان من أهم هذه العناصر هو البعد العربي والبعد الإسلامي، والتأييد الدولي لعدالة القضية الفلسطينية، ولحقهم التاريخي في الأرض، وكان للانتماء الوطني والمقاومة والصمود أثر كبير على زيادة قدرة الفلسطينية على التحدي والثبات، وهناك أشكال متعددة للقوة الفلسطينية أهمها الكفاح المسلح والانتفاضات الشعبية والمقاومة السلمية، والقوة الافتراضية والقوة الناعمة الفلسطينية، وكان الشكل الأهم للقوة الفلسطينية هو الدبلوماسية التي استطاع الفلسطينيون من خلالها تحقيق عدة نجاحات على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

4- دراسة حامد بن عبد العزيز محمد النوري: أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط: 1945-1990م، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2006م.

تناولت هذه الدراسة التغييرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بالتركيز على ميزان القوة بين الأمة العربية، ودولة إسرائيل في فترة تاريخية محددة مع ما

يثيره هذا الصراع من تقاطعات وتنافس بين الدول العظمى في المنطقة، ويعتمد البحث على منهج علاقات القوة كمؤثر رئيس في العلاقات الدولية، وهي المحرك الأساسي لهذه العلاقات منذ قيامها بصورتها الحديثة وحتى الآن.

وقد اعتمد الباحث على عدد من طرق البحث في جمع المادة الملائمة لنقاش واختبار الفرضيات شملت الكتب والدوريات والتقارير وأوراق الورش العلمية والمؤتمرات وشبكة المعلومات الدولية، وغطت هذه المعلومات جوانب عديدة منها ميزان القوى الدولي وفترة القطبية الثنائية والحرب الباردة ونهاية بالفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، وانعكاسات كل ذلك على الصراع العربي الإسرائيلي.

كما توصلت الدراسة بعد تحليل المعلومات إلى عدد من النتائج المهمة أبرزها تأرجح ميزان القوة في المنطقة مروراً بفترة الحرب الباردة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ثم محاولات بناء نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانعكاس هذا التأرجح اضطراباً وعدم استقرار الإقليم. وخلصت الدراسة إلى ما آلت إليه الأمور في هذه الفترة، والتوقعات المحتملة في القضايا الأساسية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

5- دراسة حسن رزق سلمان عبدو: النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر– غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، 2010م.

تناولت هذه الدراسة إشكالية العلاقة القائمة بين النظام العالمي بوصفه مشروع للسيادة العالمية يسعى للتوسع والهيمنة والسيطرة من جهة، والدولة القومية في الشرق الأوسط التي تتمسك بسيادتها كفكرة دفاعية للحفاظ على سلامة ترابها الوطني من تدخلات النظام العالمي، وانتهاكه المتواصل لسيادتها من جهة أخرى.

وتتجلى هذه الإشكالية المعقدة والمركبة بأبشع صورها اليوم في دول منطقة الشرق الأوسط، بعد التحولات التي طرأت على النظام العالمي، أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وانتقال النظام العالمي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، والتفرد الأمريكي في قمرة القيادة العالمية، حيث أصبح الحديث عن حق التدخل للنظام العالمي الذي تقوده الدول الكبرى ثابت من ثوابت السياسة الدولية في الشرق الأوسط، بعد أن كنا نتحدث عن مبدأ عدم التدخل كثابت من ثوابت هذه السياسة.

كما حاولت الدراسة إلقاء الضوء على نشأة النظام العالمي وتعريفاته ودلالاته المختلفة، والمتغيرات التي صاحبت تطور مراحله التاريخية، ونزعته الدائمة للهيمنة والسيطرة وآثار ذلك السلبية على مفهوم السيادة الوطنية في دول الشرق الأوسط،

كما حاولت الدراسة تتبع مفهوم السيادة الوطنية وخصائصها وتعريفاتها ونظرياتها المختلفة. وخلصت الدراسة إلى:

1- أن هناك علاقةً طرديةً بين المتغيرات التي صاحبت النظام العالمي وتقلص السيادة الوطنية في دول الشرق الأوسط، وهو ما يتضح من ارتخاء قبضة الدولة على أصولها وأجزاء من إقليمها وسحب بعض الوظائف منها، كوظيفة الأمن والدفاع في دول الخليج العربي.

2- وجود علاقة طردية بين تأثر سيادة الدولة سلبياً ومتغيرات النظام العالمي، وسيادة نموذج الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي وبخاصةٍ بعد انهيار النموذج الاشتراكي في عام 1989م.

3- أن تأثيرات النظام العالمي على سيادة الدولة ليست بدرجة متساوية على جميع الدول، فهناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات النظام العالمي، فالدولة الصغيرة والنامية عرضة للتأثر بدرجة أكبر لعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة، وإن كانت آليات التهميش والهيمنة والتفتيت قد ضربت أيضاً الدول المتوسطة الغنية في الشرق الأوسط.

4- أن هناك علاقة اقتران موجبة بين الطبيعة المتغيرة للنظام العالمي، ومتغيرات مفهوم سيادة الدولة في الشرق الأوسط، كذلك يؤكد البحث وجود علاقةً اقتران موجبة بين متغيرات مفهوم سيادة الدولة مع تغيير مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة، بمعنى كلما تغير مفهوم السيادة تغير مضمون وظائف الدولة.

5- تأكيد فرضية وجود علاقة اقتران إيجابية محتملة بين تدخلات النظام العالمي، ومصالح الدول الكبرى ونزعتها للهيمنة والسيطرة على الدولة في الشرق الأوسط.

6- تأكيد فرضية وجود علاقة اقتران إيجابية محتملة بين تدخلات النظام العالمي، في منطقة الشرق الأوسط وأهدافه الجيواستراتيجية للسيطرة والهيمنة على العالم أجمع.

7- وجود علاقة اقتران سالبة بين النظام العالمي وسيادة الدولة في الشرق الأوسط، بمعنى كلما تطور النظام العالمي أثر سلباً على سيادة الدولة في الشرق الأوسط.

8- وجود علاقة اقتران موجبة بين ضعف الدولة وزيادة التدخلات الخارجية، بمعنى كلما تفككت الدولة وضعفت، كلما كان ذلك مدعاة لتدخل النظام العالمي للمشاركة في النزاعات الوطنية وتدويلها. والعكس صحيح أي كلما قويت الدولة، وتماسكت مع غيرها يقل فرص النظام

العالمي للتدخل وتدويل النزاعات الوطنية دون الاعتبار لمبدأ سيادة الدولة في الشرق الأوسط.

6- دراسة حبيبة زلاقي: تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة- ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010م.

انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسة تمثلت في كيفية تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، وما مجالات التأثير فيها، فالتحولات الدولية تحدث في إطار النظام الدولي الذي بدوره يتحدد من خلال سلوكيات الدول التي تتعامل فيه) خصوصاً من خلال هيكله، سواءً أكان أحادي القطب، أم ثنائي الأقطاب أم متعدد الأقطاب، وأيضاً من خلال أنماط التفاعلات وطبيعة سلوكيات الدول فيه (والسياسة الخارجية هي التي تبرز لنا سلوكيات الدول في إطار النظام الدولي، سواءً أكانت سلوكيات، وقد افترضت الدراسة بأن التحولات التي حدثت في النظام الدولي أثرت في السياسة الخارجية الإيرانية، وأن السياسة الخارجية الإيرانية مستمرة (أي تتميز بالاستمرارية وليس الانقطاع)، على الرغم من تغير صناع القرار فيها، وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل إلى مجموعة من النتائج:

أولاً- النتائج على صعيد التحولات التي حدثت في هيكل النظام الدولي:

- أدى سقوط الاتحاد السوفييتي إلى نهاية الأيديولوجيا في العلاقات الدولية، بحيث أصبحت أيديولوجية واحدة سائدة هي الأيديولوجيا الرأسمالية التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إلاّ أن هذه النقطة لم تؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية، بحيث إن الطابع الأيديولوجي فيها مازال سائداً، بل وتسعى إيران دائماً ومنذ نجاح ثورتها الإسلامية لتصدير الأيديولوجيا الشيعية لدول العالم الإسلامي، بل إن الأيديولوجيا محرك أساسي في السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها المختلفة، سواءً أكان إزاء الدول الغربية والدول العربية وحتى الدول الإسلامية.
- أثر سقوط الإتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال ظهور دويلات على حدودها في معظمها غير متماسكة ومخترقة أمنياً (العراق، أفغانستان، دول الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي)، وحالياً باكستان من خلال حربها مع حركة طالبان). مما أثر ويؤثر فعلياً على أمن إيران القومي.
- كما أن سقوط الاتحاد السوفيتي قد فتح الباب أمام إيران للتوجه نحو أسيا الوسطى ودولها، والتي أصبحت سوقاً استهلاكية للمنتجات الإيرانية.

وبالمقابل تدهورت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية - التي تعتبر على رأس النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة -، خصوصاً بعد وصول رئيس متشدد(أحمدي نجاد) إلى سدة الحكم في إيران، وما زاد من حدة التوتر بين الدولتين البرنامج النووي الإيراني وسعي إيران لامتلاك السلاح النووي، حيث تسعى إيران لإقناع العالم بسلمية برنامجها النووي، مقابل إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن برنامج إيران ليس سلمياً نظراً للسرية التي تعتمدها فيه.

ثانياً- النتائج على صعيد التحولات التي حدثت على مستوى التفاعلات في النظام الدولي:

- فكرة الانتقال من الأنماط العسكرية إلى الأنماط الاقتصادية على المستوى الدولي، لم يؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية بصفة كاملة، بحيث نجد أن إيران انتقلت إلى الأنماط الاقتصادية من خلال تعاملاتها المختلفة وتوقيعها لاتفاقيات تعاون بين كل من روسيا والصين تدوم لسنوات، (الصين إتفاقية لمدة 25 سنة بدأت منذ (2004م) وكذا روسيا التي تعتبر الشريك التجاري الأول لإيران)، لكنّه وبالمقابل لم تتحول إيران في الجانب العسكري، بل هي سائرة في تطوير أسلحتها سواءٍ التقليدية أم النووية (سعيها للحصول على التقنية النووية)، وذلك حفاظاً على استقرارها الداخلي وأمنها الوطني.
- فكرة حقوق الإنسان والإرهاب قد أثرت سلباً على إيران، بحيث أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أصبحا يشترطان في تعاملهما مع إيران إعطاء أهمية أكبر لحقوق الإنسان فيها، وكذلك وقف دعمها للإرهاب في مختلف دول العالم، وقد كانت هاتان القضيتان سبباً في إفشال سياسة (الحوار النقدي) التي كانت قائمة بين الإتحاد الأوروبي وإيران.
- أما فيما يخص جانب الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي، فقد أثرت هاتان النقطتان على إيران من خلال، أنّها تبني علاقات تعاونية يمكن إدراجها ضمن الاعتماد المتبادل بين كل من روسيا والصين، خاصة في مجال التكنولوجيا النووية والتعاون في مجال الطاقة من خلال عقد اتفاقيات تخدم مصالح كلا الطرفين، هذا فضلاً عن العلاقات الإيرانية السورية التي تندرج ضمن هذا الإطار. وفيما يخص نقطة التكامل فإيران تسعى بكل جدية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذا طلب إيران المتكرر في أن تصبح دائمة العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون– نظراً لأنّها عضو مراقب فيها فقط-، كما أنّ(إيران)عضو نشط في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- استنتجت الدراسة أن التحولات الدولية الجديدة لم تؤثر بصفة مطلقة في سياسة إيران الخارجية، بل نجد أن هناك انقطاعاً نسبياً إلى حد ما بين هذه التحولات

والسياسة الخارجية الإيرانية. وذلك راجع لتميزها عن باقي سياسات الدول الأخرى، وتميزها بالتشدد انطلاقاً من وجود التيار المحافظ في مؤسساتها الحاكمة، وبخاصةٍ مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان الإيراني)، إضافةً إلى طبيعة رئيس الجمهورية وانتمائه، فإذا كان رئيس الجمهورية محسوباً على التيار الإصلاحي نتج عن ذلك سياسة خارجية تعاونية وأكثر تأثراً بما يجري في النظام الدولي من تفاعلات، لكن وحينما يكون الرئيس محسوباً على التيار المحافظ والذي يتميز بتشدده، فالسياسة الخارجية الإيرانية تصبح أكثر انغلاقاً على نفسها وتشدداً تجاه القضايا العالمية وما يحدث من تفاعلات داخل النظام الدولي.

7- دراسة: علي عواد الشرعة: أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990م – 2005م، مجلة المنارة – جامعة دمشق، المجلد14، العدد2، 2008م.

تناولت الدراسة النظام العالمي الجديد، الذي تم الإعلان عنه أثناء حرب الخليج الثانية، تحدياً حقيقياً بالنسبة للدول العربية، خاصة أن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية. ويمكن إرجاع ذلك إلى كون انهيار هذا الحليف الاستراتيجي قد مثّل فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية، من حيث الدعم السياسي الذي كان يقدمه للدول العربية في كثير من المواقف والأزمات، وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والمساعدات التي كان يقدمها، والتي كانت تعتمد عليها كثير من الدول العربية.

وارتبط بذلك، وكنتيجة له، بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كالدولة العظمى الأحادية التي تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في مجريات السياسة العالمية، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وإلى غير ذلك من المتغيرات التي طرأت على خريطة العالم في السنوات الأخيرة، والتي ما زال أثرها ووقعها مستمراً في تداعياته على الصعيد العالمي، وبخاصةٍ في وقت يشهد فيه العالم ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات.

كما اهتمت هذه الدراسة بالأساس بدراسة أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية، مع التركيز بالأساس على تناول طبيعة هذا التغير وأبعاده المختلفة، مع تطبيق أثر هذا التغير على بعض القضايا المهمة للسياسة الخارجية للدول العربية، مثل: القضية الفلسطينية، وقضية الشراكة الأوربية المتوسطية. وتناولت :طبيعة العلاقة بين النظام الدولي والنظام العربي، التغير في النظام الدولي والسياسات الخارجية للدول العربية: نهاية الصراع الايديولوجي

العالمي، تهميش العالم الثالث، الأولويات العالمية الجديدة، انتهاء مرحلة القطبية الثنائية، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي، القضية الفلسطينية في السياسات الخارجية للدول العربية، والعلاقات العربية – الأوربية (الشراكة الأوربية المتوسطية). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الحقائق منها:

1- تعد التغيرات الكبرى التي تشهدها الساحة الدولية منذ عام (1985م) بداية لنظام عالمي جديد لم تحدد معالمه بعد على نحو قاطع، وبخاصةٍ وأن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية، والذي مثل انهياره فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية. ورغم هذا يمكن القول إنّ النظام الدولي يشهد في هذه المرحلة قطبية أحادية، سواءٍ أكانت حقيقية طويلة المدى أم مؤقتة وعلى المدى القصير، وتتمثل هذه القطبية في بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة العظمى الوحيدة التي تستطيع أن تؤدي دوراً أساسياً في مجريات السياسة العالمية. وهى واحدة من أكثر الظواهر الدولية خطورة على مستقبل العالم ككل وعلى العالم الثالث على نحو خاص، والوطن العربي بشكل أخص. وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية سواءً أكانت متغيرات داخلية أم خارجية إلاّ أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات، انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات.

2- وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية، سواءً أكانت متغيرات داخلية، أم خارجية إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات، فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات، وقد ارتبطت هذه التغيرات بتقليص مساحات حرية الحركة الخارجية التي كانت تتمتع بها الدول الصغيرة ومنها الدول العربية إبان القطبية الثنائية، وذلك لأن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى. وهذا يعنى تدهور مكانة الدول العربية في هذا النظام وتضييق هامش المناورة أمامها في الساحة الدولية.

3- اتضح تأثير هذه التغيرات على قضايا العالم العربي بشكل كبير، خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والشراكة الأوربية وغيرها. ورغم هذا لم تتكيف الدول العربية بصورة أكثر فاعلية في تفاعلها مع النظام الدولي. ومن مؤشرات ذلك تحرك كل دولة بمفردها في تفاعلها مع النظام الدولي، فعلى مستوى الصراع العربي الإسرائيلي اتجهت الدول المعنية بالصراع إلى التفاوض مع إسرائيل وفقاً لمسارات ثنائية لا تشمل باقي أطراف الصراع، وترتب على ذلك تجاه بعض الدول العربية إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل.

13.1.2 الدراسات الأجنبية:

1.Geoffrey L. Herrera: Technology and International Transformation: The Railroad ،the Atom Bomb ،and the Politics of Technological Change. Albany: State University of New York Press2006 ،.

حيث يناقش الباحث في دراسته وفق نظرية البنائية في العلاقات الدولية تأثير التغير والتطور التكنولوجي على السياسة الدولية، ويلخص الباحث أفكاراً رئسية حول تاريخ التكنولوجيا ويظهر كيف تتصل هذه العلاقة لتفسيرات البنائية للعلاقات الدولية، ويعتقد أن بعض تقنيات التكنولوجيا كبيرة الأنظمة ستكون لها عواقب مباشرة على النظام الدولي، وعلى التغيرات في أشخاص الفاعلين وقدراتهم.

2.Li Weijian: The Transformation of the International System and China's Positive Diplomacy in the Middle East ،Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 3 ،No. 12009 ،

تناقش دراسة" ويجين" التحول في النظام الدولي والدبلوماسية الصينية الإيجابية في الشرق الأوسط، حيث يرى ويجين أن النظام الدولي هو في لحظة تاريخية للتجديد، وأن مرحلة الأحادية القطبية في الانخفاض، فقد أصبحت العديد من مختلف القوى آخذة في الارتفاع من بينها الصين، فقد أصبحت الصين بالفعل قوة مهمة في بناء نظام عالمي جديد، وأحدثت تغييرات هادئة عبر الفلسفة والممارسات الدبلوماسية الصينية، خصوصاً في ظل الوضع السياسي في الشرق الأوسط وضعف تأثير القوى الخارجية، والذي يحتوي على الكثير من الطاقات الجديدة التي هي مصدر الحياة.

إن مستقبل العلاقات بين القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية سيتأثر في المدى البعيد بالدبلوماسية الصينية الأكثر نشاطاً، والتي تسعى وتركز على التعاون متعدد الأطراف بالتنسيق مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي سيؤثر في المدى البعيد على الوضع السياسي في الشرق الأوسط وعلى قدرة الفاعلين في التأثير فيه.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة التي ناقشت التحولات في النظام الدولي من قريب أو من بعيد، وربطتها بالعديد من المتغيرات المختلفة، وقد انقسمت هذه الدراسات إلى قسمين، الأول- ناقش تأثير التحولات الدولية على السياسات الخارجية للدول كالمغرب وإيران والدول العربية بشكل عام كما ربطها بالسياسات الدبلوماسية أو سياسات القوة الذكية كالتكنولوجيا والتحول الدولي أو النظام الدولي والدبلوماسية الصينية، وبمستقبل سيادة الدولة، والآخر- ناقش التحولات الدولية وربطها بالصراعات كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو ربطها بالتغيرات المعاصرة في أقاليم محددة كإقليم الشرق الأوسط خلال الفترة (1945 – 1990م).

إن الدراسة القائمة تعتبر مكملة للنسق المعرفي السابق، ولكنها ستضيف عليه بأنها ستناقش ملامح التحول في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الأحادية القطبية، من خلال توضيح صراعات القوة في النظام الدولي من منظور المنافسة، وفرض الأمر الواقع بعيداً عن سياسة القطب الواحد ذلك في ظل تعدد القضايا والأزمات الدولية خلال فترة الدراسة ما بين عامي (2006 – 2016م)، كالأزمة الكورية الشمالية والأوكرانية وجورجيا وسوريا وأزمة القرم، والعراق وأفغانستان ما قبل عام (2006م) إلى جانب البرنامج النووي الإيراني، ولا يعني ذلك أن الدراسة ستناقش كل تلك الملفات وإنما ستستند إلى ملف أو اثنين كدراسة تطبيقية توضح التطور في النظام الدولي وانتقاله إلى حالة التعددية مع إلقاء الضوء على جزء من الملفات الأخرى، وكيف تم التعامل معها وفق مفهوم القوة.